اقتـــــراح بشـــأن الجمعيـــة الـوطنيـــة وهيئـــة الـرئـاســة

أبو مسلم (عبد الرسول) الحيدر

دافعي لكتابة هذه المساهمة هو قرار مجلس الحكم المؤقت التالي:
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الحكم
الاثنين ١٩/٤/٢٠٠٤
بيان صحفي (١٥٧)
انطلاقا من رغبة مجلس الحكم والتزامه بما جاء في المادة الثانية من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بضرورة إجراء مشاورات واسعة مع شرائح المجتمع العراقي لغرض تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستنتقل اليها السيادة والسلطة في ٣٠/حزيران/ ٢٠٠٤، يعلن المجلس لكافة أبناء شعبنا العراقي عن رغبته بضرورة الإدلاء بآرائهم بشان:
أولا تأليف مجلس موسع جديد من الشخصيات والقوى العراقية المتنوعة يحدد عددهم وصلاحيات هذا المجلس بعد المداولات اللازمة ، ثانياً النظر في تشكيل حكومة مؤقتة من هيئة رئاسية ورئيس وزراء ومجلس وزراء ، لتصريف شؤون البلاد في الفترة المؤقتة.
وتحدد تفاصيل كل ذلك في ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
إننا، ومن منطلق الحرص على الاستماع إلى آراء أوسع قطاعات شرائح المجتمع العراقي، نأمل مساهمة العراقيين كافة وبصورة فاعلة في مناقشة ما تقدم عبر وسائل الإعلام . وسيعمل المجلس على عقد لقاءات موسعة مع الأحزاب والحركات والشخصيات والفعاليات المدنية والوطنية ومختلف شرائح المجتمع العراقي الأخرى للغرض نفسه.

المقدمة:

بيان مجلس الحكم أعلاه يمثل علامة فارقة في الحياة السياسية العراقية. اول مرة في تاريخ العراق السياسي يتم الطلب من العراقيين (كل العراقيين بدون إستثناء) إبداء رأيهم في موضوع هو من أهم المواضيع التي لا تشغل بال العراقيين فحسب بل تشغل بال جميع المهتمين بالشأن الأنساني والسياسي والأمني في العالم أجمع. أظن إن هذا يمثل حدثاً فريداً تاريخاً لبداية مرحلة عراقية جديدة نتمنى لها أن تستمر على هذه الوتيرة ونتمنى أن المساهمات والآراء التي سيدلي بها أبناء الأمة العراقية الشرفاء نتمنى أن يطلع عليها ويناقشها أعضاء اللجنة التي شكلها مجلس الحكم لهذا الغرض. إن مجلس الحكم العراقي بتوجيهه لهذا النداء يُثبت للجميع مرة أخرى إنه أفضل نظام سياسي في المنطقة بأجمعها وسيثبت ذلك بشكل عملي لو تمت مناقشة الآراء المطروحة بشكل عملي وواقعي وبشفافية عالية.

إن التشكيلة الأجتماعية والخارطة السياسية العراقية معقدة جداً إضافة الى ما خلفه الحكم الاجرامي الفاشي العنصري الطائفي من ردود فعل سلبية في نفوس أعداد كبيرة من أبناء العراق. إن هذين العاملين (إضافة الى عوامل أخرى) تجعل مهمة المساهمة والاستجابة لبيان مجلس الحكم مهمة غير سهلة. وإني أرى إن واجب العراقي الراغب بهذه المشاركة أن يجمد كل إنتماءاته لمصلحة انتماء واحد وهو الانتماء الى العراق. وهذا ما أتمناه على السادة أعضاء اللجنة التي شكلها مجلس الحكم المؤقت لهذا الغرض، وهو ما أتمناه أيضاً لكل من سيساهم في هذا المشروع الرائد.

١- مقترح تشكيل الجمعية الوطنية المؤقتة (لحين إجراء الأنتخابات البرلمانية):

أقترح أن تتألف الجمعية الوطنية من ٢٥٠ مندوبا (ربعهم من النساء - أي ٦٣ إمرأة). وأقترح أن يتم شغل هذه المقاعد الـ٢٥٠ بمندوبين للشعب يأتون من أربعة طرق وذلك لضمان أفضل تمثيل (حيث لا يمكن إجراء إنتخابات عامة في الوقت الحاضر) لأبناء الأمة العراقية. والطرق الأربعة هي: مندوبو المحافظات، مندوبو النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية، ممثلو الطوائف الدينية غير الأسلامية، و أعضاء مجلس الحكم الحاليين وبموجب التفصيل الآتي:

أ- مندوبو المحافظات: ويكون عددهم الكلي ٩٥ مندوباً، ٦٨ رجلاً و ٢٧ إمرأة وكما يأتي:

يتكون العراق إدارياً من ١٨ محافظة. ونظراً لعدم وجود إحصاءات سكانية حديثة يمكن الاعتماد عليها في تحديد عدد السكان في كل محافظة، فإن التقريب الأقرب للواقع والممكن التوافق عليه سيكون هو العامل الذي بالأمكان إعتماده في تحديد عدد مندوبي المحافظات في الجمعية الوطنية. وإقتراحي هنا هو أن يكون لكل محافظة عراقية عدد متساو من المندوبين ما عدا المحافظات ذات الخصوصيات الواضحة للعيان (مثل محافظات بغداد والبصرة والموصل من حيث عدد سكانها ومحافظات كركوك وديالى من حيث تركيبتهما القومية).

وسيكون التمثيل حسب الجدول الجزئي رقم(١).

أما آلية إختيار هؤلاء المندوبين فستكون بالاتفاق بين عشائر المحافظة وشخصياتها الأجتماعية والدينية ومنظمات المجتمع المدني والأتحادات والجمعيات النسائية.

ب- مندوبو النقابات والأتحادات والجمعيات المهنية:ويكون عددهم الكلي ١٢٥ مندوباً (٩٢ رجلاً و ٣٣ إمرأة) وكمامبين في الجدول رقم (٢).

إن آلية إختيار المندوبين الممثلين لهذه الجمعيات والنقابات والأتحادات ستكون بطريقة الأنتخاب المباشر. وهذه ستكون تجربة رائدة وتمريناً لممارسة العراقيين لهذه العملية الديمقراطية في إختيار الممثلين. خصوصاً وإن عدداً من هذه النقابات والأتحادات كانت قد مارست هذه العملية خلال السنة الماضية وقد كانت ممارسة رائعة برغم ما صاحب بعضها من المشاكل والصعوبات إما لأندساس بعض جراثيم النظام البائد أو لتغليب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية. ولتجاوز مثل هذه الأشكاليات، أقترح على هذه النقابات والأتحادات صياغة أنظمتها الأنتخابية وتقديمها إلى السلطات القضائية العراقية لتصديقها والطلب من هذه السلطات مساعدتها في الأشراف على عملية الأختيار هذه.

ج- الطوائف الدينية غير المسلمة: من ضمن ألوان اللوحة العراقية االرائعة التشكيل أخوات وأخوان ينتمون إلى طوائف دينية مختلفة، ولكي تكون الجمعية الوطنية أقرب للتمثيل الواقعي للمجتمع العراقي، أقترح أن يكون لهذه الطوائف الدينية مندوبون وحسب الجدول الجزئي رقم (٣).

د- أعضاء مجلس الحكم الحالي: والذين عددهم ٢٥ مندوباً (٢٢ رجلاً وثلاث نساء)

قد يعترض معترض على هذه الفقرة (مثلما قد يكون هناك إعتراضات على ما سبق من فقرات وتقسيمات والتي قد لا يكون لي جواب لبعضها أو ربما لجلها وذلك لأني أرى إني في تفكيري وإقتراحاتي ضئيل جداً قياساً إلى القدرات التي أنجبتها أرض الرافدين من العراقيين الشرفاء) وأنا أجيب هذا المعترض برأيي المتواضع بالقول: إن أعضاء مجلس الحكم الحالي كانوا الأكثر من بين العراقيين معرفة فيما جرى في العراق منذ إنهيار النظام الأجرامي وبما إن الفترة المقبلة (من ٢٠٠٤/٦/٣٠ لحين إتمام عملية الأنتخابات وإعلانها) تكاد تكون إستمراراً للفترة الحالية (حتى إن التسمية هي نفسها - فترة إنتقالية)، من هذا المنطق أرى إنه من الضروري أن يكون أعضاء مجلس الحكم الحالي أعضاءاً في الجمعية الوطنية لمساعدة أعضاء هذه الجمعية على التواصل بالعمل من أجل الخروج بالبلد إلى بر الأمان وليس البدء من جديد وإهمال كل الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الحكم بهذا الأتجاه.

الجدول رقم (٤) يبين مقترح أعداد وتفصيل مندوبي الشعب في الجمعية الوطنية (بشكل كامل).

تمثيل القوى السياسية: إن القوى السياسية التي لها إمتداد جماهيري سيكون لها حضور فاعل بين الجماهير العراقية وستفرض وجودها بجمهورها وسيكون لها من يمثلها من بين مندوبي المحافظات أو النقابات والأتحادات المهنية. وهذه هي الطريقة التي تتبعها كل الدول الديمقراطية، الأحزاب والقوى السياسية توصلها جماهيرها إلى مركز القرار.

الشروط الواجب توافرها في المندوبين المرشحين: معروف إن بلدنا الحبيب كان قد رزح تحت نير الأرهاب والأجرام العفلقي - الصدامي ردحاً طويلاً من الزمن، كما وإن قوى الجهل والأرهاب والظلامية قد إستغلت الظرف الأنتقالي وعدم وجود قوى أمنية وطنية لضمان سلامة المجتمع ومنع تلك القوى من نشر الفساد والرذيلة والأرهاب الأجتماعي والفكري. إن الأسباب تلك تدعوا إلى وضع ضوابط فيها نوع من الصرامة لتحديد مندوبي الشعب في الجمعية الوطنية خصوصاً وأن لهذه الجمعية أهمية إستثنائية من حيث المسؤوليات التي ستضطلع بها والتي ستكون حجر الأساس لمستقبل العراق الأجتماعي- السياسي-القانوني.

وقد تكون الضوابط الآتية بعضاً مما يستوجب مراعاته:

يجب أن لا يكون المرشح قد ساهم بأي شكل من الأشكال في إرهاب، تعذيب، قتل، أو إعدام أي إنسان بسبب معتقده السياسي أو الديني، أو بسبب الأنتماء القومي أو اللون أو الجنس وخلال أي فترة من حياته.

٢- يجب أن لا يكون المرشح عضو منظمة أو أعلى في الحزب المباد (البعث المجرم) خلال الثلاث سنوات الماضية.

٣- المرشح يجب أن لا يكون بمنصب مدير عام أو أعلى في الدولة العراقية خلال الثلاث سنوات الأخيرة من عمر النظام البائد (أي قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣).

٤- المرشح يجب أن لا يكون برتبة رائد أو أعلى في جميع صنوف الجيش أو قوى الأمن الداخلي أو المخابرات الصدامية خلال العامين السابقين لأندحار نظام الأجرام العفلقي-الصدامي.

٥- المرشح يجب أن لا يكون موظفاً أو وكيلاً لأي من أجهزة الأمن والمخابرات وأجهزة القمع الصدامية الأخرى وفي أي فترة من فترات حياته.

٦- المرشح يجب أن لا يكون وكيلاً لأي من مؤسسات الأرهاب البعثية أو ما يسمى بالمنظمات (البعثية) المهنية (مثل الأتحاد الوطني لطلبة العراق، إتحاد النساء، نقابات العمال، الجمعيات الفلاحية، نقابة المعلمين،...الخ من تلك المنظمات الأرهابية) للتجسس على العراقيين أو كتابة التقارير وفي أي فترة من فترات حياته.

٧- المرشح يجب أن لا يكون منتسباً لأي من المليشيات المسلحة أو المجاميع الخارجة عن القانون.

٨- المرشح يجب أن يكون قد أكمل الدراسة الأعدادية (خريج السادس الثانوي) في الأقل.

٩- المرشح يجب أن يكون بعمر لا يقل عن ٢٥ سنة.

١٠- يجب أن يقوم المرشح بالتوقيع على تعهد قانوني (أمام قاضٍ عراقي) يتعهد فيه بإنطباق جميع الشروط أعلاه عليه، هذا التعهد يتضمن فقرة قانونية تنص على سجن ذلك المرشح لمدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات في حالة ثبوت عكس ذلك.

١١- المرشح يجب أن يقدم تعهداً قانونياً موقعاً مما لا يقل عن ١٠٠ ناخب (في حالة الترشيح كمندوب عن المنظمات المهنية) أو ٢٥٠ مواطناً مقيماً في المحافظة (في حالة الترشيح كمندوب عن المحافظة) إلى السلطات القضائية ولجان الأشراف (التي سيتم تشكيلها من قبل مجلس الحكم والسلطات القضائية وسلطة التحالف والمنظمات الدولية) يتضمن العبارة القانونية الآتية (إني الموقع أدناه أتعهد قانوناً وحسب ما أعرفه- إن المرشح .....يذكر أسم المرشح الكامل- تنطبق عليه جميع الضوابط المذكورة أعلاه. إني أعرض نفسي للمساءلة القانوية وللعقوبة التي قد تصل إلى خمس سنوات في حالة ثبوت عكس ذلك. ولأجله وقعت).

٢- مقترح تشكيل هيئة الرئاسة: تتكون هيئة الرئاسة (السلطة التنفيذية) من رئيس الهيئة ونائبين له ورئيس للوزراء ويتم الأختيار وفق الآلية الآتية:

أ- يقوم أعضاء الجمعية الوطنية كاملة (٢٥٠) عضواً بإختيار رئيس للهيئة الرئاسية (السلطة التنفيذية) من بين أعضائها وكذلك رئيس للوزراء وذلك بطريقة الأقتراع العلني والمباشر ووفق الضوابط الآتية:

١- أن يكون المرشح عضواً في الجمعية الوطنية.

٢-أن لا يقل عمر المرشح عن ٤٠ عاماً.

٣- أن لا يقل عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح عن نسبة ٧٥ بالمئة من الأصوات.

ب- يختار رئيس هيئة الرئاسة المنتخب نائبين له من بين مندوبي الجمعية الوطنية (أحدهما من الكورد في حالة كون الرئيس المنتخب ليس كردياً) ويعرضهم على مندوبي الجمعية الوطنية للتصويت عليهم ووفق الضوابط الآتية:

١-أن لا يقل عمر النائب عن ٤٠ سنة.

٢- أن يحصل على أصوات ٦٠ بالمئة من أعضاء الجمعية الوطنية وذلك بطريقة الأقتراع العلني والمباشر.إن هذا المقترح هو مساهمة مني ورؤية أتمناها لمستقبل السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هي جزء لرغبتي بإدلاء دلوي والأحساس بأني أتمتع بحق طبيعي في التعبير عن رأيي فيما يخص مستقبل بلدي وأمتي وذلك لضمان مستقبل أفضل لأبنائي وتهيئة مستلزمات العيش الآمن لهم بعد أن فقدت أنا (وكل العراقيين معي) مثل هذه الفرصة لسنوات طوال من العمر الذي لم يبق منه إلا القليل.

جـــــــــدول رقـــــم (١)

المجموع	الملاحظات	نساء	رجال	ممثلو المحافظات
١٣		٤	٨	بغـــداد
٩		٣	٦	البـصـرة
٧		٢	٥	المـوصـل
٩	رجلين وامراة لكل قومية (تركمان ، اكراد، احد المندوبين سيكون كرديا فيليا، وعرب)	٣	٦	كـركـوك
٦	رجال: ١ تركماني، ١ كردي، ١ كردي فيلي، ٢ عرب - نساء: ١ عربية وتركمانية	٢	٤	بعقـوبـة
٢٥	٢ رجال وامراة واحدة لكل محافظة	١٣	٣٩	لجميع المحافظات الـ١٣ الاخرى
٩٥		٢٧	٦٨	المجمـوع الجـزئ

جـــــــــدول رقـــــم (٢)

المجموع	الملاحظات	نساء	رجال	ممثلو الاتحادات والنقابات المهنية
٢٠	مندوب فلاحي واحد لكل محافظة + فلاحتان لكل العراق (لان الفلاحين والعمال العراقيين يمثلون اكبر الشرائح في المجتمع)	٢	١٨	الفلاحين
٢٠	مندوب عمالي واحد لكل محافظة +عاملتان لكل العراق	٢	١٨	العمال
١٤	معلمو الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية يمثلون ثالث اكبر مجموعة مهنية في العراق	٥	٩	المعلمون
١٠	جامعيات للحاجة الاستثنائية الخاصة في هذه المرحلة (اختيار	٥	٥	الاستاذة الجامعيين
٩		٣	٦	الادباء والكتاب
٩		٣	٥	المهندسين
٨		٣	٥	الاطباء
٧		٢	٥	المحامين
٧		٢	٥	المهن الطبية
٧		٢	٥	الفنانين
٦		٢	٤	الصحفيين
٤		١	٣	التجار
٤		١	٣	الصناعيين
١٢٥		٣٣	٩٢	المجموع الجزئ

جـــــــــدول رقـــــم (٣)

المجموع	الملاحظات	نساء	رجال	ممثلو المجاميع الدينية
٣	ممثل واحد لكل طائفة من الطوائف المسيحية الثلاث		٣	المسيحيون
١	من الممكن ان يكون المندوبون رجالاً او نساءاً		١	اليزيديون
١			١	الصابئة
٥			٥	المجموع الجزئي

جـــــــــدول رقـــــم (٤)

المجموع	الملاحظات	نساء	رجال	ممثلو المحافظات
١٣		٤	٨	بغـــداد
٩		٣	٦	البـصـرة
٧		٢	٥	المـوصـل
٩	رجلين وامراة لكل قومية (تركمان ، اكراد، احد المندوبين سيكون كرديا فيليا، وعرب)	٣	٦	كـركـوك
٦	رجال: ١ تركماني، ١ كردي، ١ كردي فيلي، ٢ عرب - نساء: ١ عربية وتركمانية	٢	٤	بعقـوبـة
٢٥	٢ رجال وامراة واحدة لكل محافظة	١٣	٣٩	لجميع المحافظات الـ١٣ الاخرى
٩٥		٢٧	٦٨	المجمـوع الجـزئ
				الاتحادات والنقابات المهنية
٢٠	مندوب فلاحي واحد لكل محافظة + فلاحتان لكل العراق (لان الفلاحين والعمال العراقيين يمثلون اكبر الشرائح في المجتمع)	٢	١٨	الفلاحين
٢٠	مندوب عمالي واحد لكل محافظة +عاملتان لكل العراق	٢	١٨	العمال
١٤	معلمو الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية يمثلون ثالث اكبر مجموعة مهنية في العراق	٥	٩	المعلمون
١٠	جامعيات للحاجة الاستثنائية الخاصة في هذه المرحلة (اختيار	٥	٥	الاستاذة الجامعيين
٩		٣	٦	الادباء والكتاب
٩		٣	٥	المهندسين
٨		٣	٥	الاطباء
٧		٢	٥	المحامين
٧		٢	٥	المهن الطبية
٧		٢	٥	الفنانين
٦		٢	٤	الصحفيين
٤		١	٣	التجار
٤		١	٣	الصناعيين
١٢٥		٣٣	٩٢	المجموع الجزئ
				المجاميع الدينية
٣	ممثل واحد لكل طائفة من الطوائف المسيحية الثلاث		٣	المسيحيون
١	من الممكن ان يكون المندوبون رجالاً او نساءاً		١	اليزيديون
١			١	الصابئة
٥			٥	المجموع الجزئي
٢٥		٣	٢٢	اعضاء مجلس الحكم الحالي
٢٥٠	٦٢ امراة يمثل نسبة ٢٥ من الـ٢٥٠ مندوب ان هذا العدد من النساء يمثل الحد للادنى لعددهن كمندوبات وقد يكون العدد اكبر في حالة فوز نساء لشغل مقاعد اخرى كمندوبات في الجمعية الوطنية	٦٣	١٨٧	مجموع مندوبي الشعب الى الجمعية الوطنية

الجنـــوســـة: تفكيـــك الخطـــاب الذكـــوري وتكامـــل النـــوع البشـــري

د. مي عبد الكريم محمود

القسم الأول

صياغة المفاهيم

إن مفهوم الجنوسة "grendre" هو صياغة ثقافية لمفهوم الجنسين والعلاقة التكاملية بينهما، كما أنه يتضمن منهجاً اجتماعياً وثقافياً لبحث تواصل الجنسين وتقابلهما في السياق الثقافي، أي بمعنى آخر إنه تشكل ثقافي للذكورة والأنوثة معاً كما يستخدم الآن في الخطاب النقدي الجديد وذلك لتحديد التصور الذي يشكل ملامح الأنثى والذكر في سياق وبنية ثقافية واجتماعية محددة، وهذا بمقدار ما يستبعد الآليات والإجراءات التي درجت عليها النظرية النسوية "Feminisme" التي تقصر ستراتيجياتها على تاريخ المرأة وضبط مفاهيمها في إطار عزل الأنثوي / "نصف المجتمع" عن المجتمع بصورة كاملة، بمقدار ما يوسع هذا المفهوم ستراتيجياته ليشمل المجتمع بأكمله، دون أن يتخلى عن توصيف وتحليل جوهر السلطة الاجتماعية التي حددها "نصف المجتمع / الذكري" في الهيمنة على العلم وعلى البنى الثقافية والاجتماعية، هذه الهيمنة التي أثرت على القوانين والنظم كمؤسسة، وكجسم قادم من المعرفة، كما أن هذه القوانين والنظم تعود لتحدد القيم الثقافية والسيروات الاجتماعية والحياتية للمجتمع بأكمله.

إن النظم الاجتماعية والمعرفية والثقافية، في مجتمع مثل المجتمع العراقي، تتحدد في ضوء علاقتها بمنظومة المجتمع الأبوي، هذه المنظومة هي المحدد الأول للقوانين المستنبطة أيضاً من الشريعة، فللتمييز في سبيل المثال بين مفهوم الشريعة ومفهوم الفقه فإن الشريعة تشير إلى النظم الموحى بها من الله عز وجل بينما يتحدد الفقه في اجتهادات العلماء في وقائع التنزيل، والمشكلة الأساسية هنا هي أن مضمون مفهوم الشريعة يتم بالإشارة إلى مفهوم المقاصد الكلية غير أن هذه المقاصد الكلية هي استنباطات علماء أصول الفقه مثل أبي حامد الغزالي وابي اسحق الشاطبي، أي بمعنى آخر، إن التأويل يخضع إلى بنية ثقافية تشكله علاقات أبوية صرفة، ولا تطال الجنوسة هنا الدين مطلقاً، إنما الآليات التي جعلت من مركز واحد عنصراً مهيمناً من الناحية الاجتماعية والثقافية والتاريخية، ولو عدنا إلى الصوفي الإسلامي يحيى ابن عربي سنجد أن حكم الأنثى هو حكم المحبة لأنهل أصل الموجودات، وفي آخر فص من فصوص الحكم يقول متحدثاً عن النساء: "إنهن محل الانفعال"، "العلة مؤنثة"، ويقول في الفتوحات الألهية: "حببن فريضة واقتداء به عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (حبب إلي من دنياكم ثلاث: النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة)، فذكر النساء، أترى حبب إليه ما يبعده عن ربه، لا، بل حبب إليه ما يقربه من ربه"، ويقول أيضاً "فمن عرف قدر النساء وسرهن، لم يزهد حبهن، بل من كمال العارف حبهن، فإنه ميراث نبوي وحب إلهي، فإنه قال سراً، حبب إلي، فلم ينسب في حبه فيهن إلا إلى أنه تعالى، فتدبر هذا الفصل ترى عجباً". وهذا ما ادركه رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) والشيخ محمد عبدة (١٨٤٨-١٩٠٥) وقاسم أمين (١٨٦٣-١٩٠٨) ثم الطاهر حداد (ت:١٩٣٠) الذين استندوا إلى المرجعية الدينية في تساوي المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، بل إلى إقامة بديل مركزي متعادل، وإلى تدمير سلم التراتبات، وإعادة توزيع القيمة، وليس العمل عكسياً في بناء مركزية المرأة وتهميش الرجل، إن الجنوسة من حيث هي خطاب نقدي وثقافي هي توسيع للآفاق المعرفية والفكرية والحضارية في مجتمعنا العراقي وذلك عبر التصدي الثقافي للجهل، وإنارة المساحات المعتمة في مجالات محددة من فكرنا وهي كل ما هو لا مفكر فيه، وعبر مواجهة أي نموذج متشكل ومصور على أنه بناء طبيعي أو أمثل، وهو في حقيقته نظام أقرته الصيغ الجامدة للعقل السائد، والآيديولوجيات المهيمنة.

على خطاب الجنوسة أن لا يقصر وظيفته على دراسة خطاب الأنوثة من كونه خطاباً مقهوراً أو خطاباً خاضعاً للهيمنه، أو هو خطاب أنوثة خالص معزول في أصله البايولوجي ومنمط ومختزل، وهو إقرار صريح بالرؤية التي جاء أصلاً إلى مواجهتها، بل هو تنمية للحمولة المفهومية التي جاء لمناهضة صلابتها وانغلاقها، وعلى هذا الخطاب أن يوسع مفهومه ليشمل الخطاب الذي ينتجه الرجال أيضاً، وفي تكامله مع الخطاب الذي تنتجه الأنثى، وعلى هذا الخطاب أيضاً أن لا يرتكز على أي محدد قادم من خارج الخطاب ذاته، أي عليه أن لا يتجاوز الخطاب بما فيه نحو منتجه، ونقول إنه خطاب أنوثة أو خطاب ذكورة، وهي المعايير التي تستمد من منتج الخطاب لا من الخطاب، وبالتالي فإن خطاب الجنوسة سيتخلص من دائرة الخطاب الذي يحاكي منطق الخطاب المهيمن ويعيد إنتاج نفسه طبقاً إلى إنتاج مقولاته هو بذاته.

وعلى الجنوسة هنا إبراز خطاب الحب في الثقافة العربية، وفي أبعاده الإيجابية والمثالية والقيمية، فكونه خطاباً يتصف بالاتساق والامتداد هذا يعني أنه منظومة إنسانية قابلة للتحول إلى واقع عملي، وليس انفصاماً بين منظومة القيم في الخطاب المجازي والواقع العملي، هذه الظاهرة يمكن توظيفها إن لم يكن تعميمها، فهي ولادة واحدة من أكبر الرموز التاريخية للحب في ثقافتنا، وكانت مؤثراً إيجابياً في ثقافة الغرب وفق ما يطلق عليه بأدب التروبادور، والأدب الكورتوازي وهو فن الأخلاق في التعامل مع الأنثى. والواقع إن الثقافة الغربية نجحت في تحويل هذا الخطاب إلى قيمة وظيفية، بينما لم تبق له في ثقافتنا سوى قيمة جمالية أو تاريخية، ولذا فقد تحول خطاب الحب إلى ناظم رمزي ومجازي لتحريك خطاب الاحتفاء بالمرأة في الثقافة الغربية، بينما تعطل كلياً في ثقافتنا. إن ثقافة الحب هي نص واحد طويل جداً يبدأ من الجاهلية وإلى يومنا هذا في مراحله وتشكله، وسواء أكان عشقاً تقليدياً أم عشقاً عذرياً فإنه يجسد من خلال أنساقه الأدبية منظومة فهم مخالفة لشروط حياة المرأة في العالم العربي والإسلامي.

إن هذه المحددات التي نفترحها للجنوسة لا تعني الاستيلاء أو احتكار الحقيقة عبر إنتاج خطاب يماهي ويشوه العلاقة بين الرجل والأنثى، كما أن الجنوسة هنا لا تعني توحيد إطلاقي شمولي للكائن البشري ذكراً أم أنثى، إنما بمقدار ما تعزز الاختلاف وتخصب التنوع بمقدار ما تحذف أفعال التهميش والاستعلاء والتفرد، إنها تعيد الإنسان إلى جوهره الروحي بعيداً عن الآيديولوجيات والمصالح والقوى والإرادات التي شطرت الوجود إلى وجودين غير متطابقين، وشطرت الكائن إلى حديثين متفارقين، وانتجت خطاباً استعلائياً تقابلياً على نحو ضدي بين الأنوثة والذكورة، وفي الوقت الذي منحت الذكورة خصائص إلهية في العقل والإيجاب والخلق منحت المرأة خصائص شيطانية في الإغواء والطبيعة والسلب.

إن هذا البنيان التراتبي، أو البنية التي تخضع إلى التراتب العنيف وفقاً لمفهوم جاك دريدا لما يطلق عليه باللوغوس الميتافيزيقي، هو الخطاب الذي يتولى القوانين والرموز الاجتماعية والثقافية والسياسية في عالم اليوم، إنه صيغة موروثة ومتجمدة تشكل بقواعدها ومفاهيمها وإجراءاتها مطلقاً نظرياً يتعين داخله مفهوم الهوية على نحو نمطي جوهري يفك ارتباطه بالتاريخ، إن تقليص الخصائص المحددة للهوية في إطار كلياني ونفي ما يخالفها يؤدي بالضرورة إلى انتاج العقائد المتصلبة والهويات المحصورة والمصنمة، وبالتالي فإن كل هوية ذكراً او أنثى تستبنى داخل حقل تصورات الهوية وهو ما يؤدي إلى افقار الجوهر الإنساني برمته، ويعيد علاقات السيطرة طبقاً إلى مفهوم القدرة على التسلط.

إن نظريات التحليل النفسي تعين تشكل الهوية في آليات التماهي، أي بمعنى آخر في العمليات التي يتم فيها التقليد والمحاكاة للنظم القبلية والتي تتشكل بمعزل عن الوعي الثقافي والاجتماعي، ويحدد جاك لاكان لما يدعوه بـ"مرحلة المرآة" ببدايات تشكل الهوية وعملها، أي في اللحظة التي يتماهى بها الطفل مع صورته في المرآة، حيث يدرك ذاته حسياً بوصفه كلاً، وبوصفه ما يرغب في أن يكون. وهكذا فإن الانعكاس يتحدد فيما بعد طبقاً إلى العلاقات الاجتماعية التي تأخذ دور المرآة في إدراك الهوية، وتخضع الهوية غلى سلسلة من التماهيات التي لا تكتمل أبداً، ويؤكد جونثان كولر في تحليله لإدراك الهوية عبر قراءة الرواية بإن الهوية إخفاق، إننا لا نصبح رجالاً أو نساءً بسعادة، وإن تذويب المعايير الاجتماعية التي ينظر لها علماء الاجتماع باعتباها شيئاً بهدوء وعلى نحو عنيد تواجه دائماً المقاومة ولا تفعل فعلها في النهاية، فنحن لا نصبح ما يفترض فيه أن نكونه.